بالمجهول المطلق من حيث ذاته ممتنع الحكم ومن حيث كونه متصور المحكوم عليه
وضروري من حيث ذاته فجار ومن حيث كونه هذا اللفظ اسم وهكذا ابدا الى ان يقال
في قولنا لا شيء من المجهول مطلقا يصح الحكم عليه ان كان مجهول مطلق فهو
شيء او ليس بشيء ومن اوله مفر وبالجملة فالجواب ان ليس بضروري امتناع هذه
النقيضين لو سلبا عن شيء واحد وههنا ليس كذلك لما ايجاب ما كان
كل علم مشروط بشيء هو مشروط بتصور الموضوع وللمزايدة القوم بطريق
التردد بعد علمي ما ذكرنا فـ قوله وبالجملة لا بد في تصرفات العقل فانه ان
يعتبر النقيضين ويحكم بينهما بالتناقض ويعتبر عدم كل شيء حتى نفسه
ويقسم الموجود الى الثابت في الخارج هذا والى غير ثابت والى ممكن التصور والى
ممكن التصور لما هوية له من حيث الذات مع انه له هوية من حيث
الثبوت في العقل لا توهمية والا هوية شر وبالجملة فلا بد من زيادة تقسيم
تصرفات العقل واعتبار انه يعني ان لا بد ان يعتبر النقيضين المفردان
كالموجود واللاموجود ومن القضايا مثل هذا موجود هذا ليس بموجود ويحكم
بينهما بالتناقض بمعنى امتناع صدق النقيضين في الامر ويكون هذا
النقيضين موجودين في العقل وان كان احدهما عبارة عما لا وجود له اصلا
ولا بد ان يعتبر عدم كل شيء حتى عدم نفسه مع ان تصور العقل عدمه
فيستدعي ثبوته فيكون هناك اجتماع بين ثبوته وعدمه لكن احدهما بحسب
الذات والاخر بحسب التصور ولا بد ان يعتبر تقسيم الموجود الى ثابت في
الخارج وغير ثابت فيه فيكون الى ثابت في الخارج قسيما للثابت فيه هذا
بحسب الذات وقسما منه باعتبار كونه متصورا وكذا في تقسيمه الى
ممكن التصور والى ممتنع التصور يكون الثاني قسيما من ممكن التصور بل في التصور
ولا ان يحكم بالتمايز بين الثابت في الخارج واما ثابت فيه وكذا بين ممكن
التصور واما ممكن التصور مع انه يستدعي ان يكون للمتباينين هويتان عند
العقل وما لا هوية له لا ثبات له في العقل واما ممكن التصور فيكون كل واحد منهما

لما

لما هوية له عند العقل من حيث الذات وله هوية عنده من حيث التصور لا
وهذا كما انه يعتبر الهوية واللاهوية ويحكم بينهما بالتمايز فيكون اللاهوية
قسيمة لما له هوية بحسب الذات وقسما منها باعتبار ثبوتها في العقل
والتناقض شيء من ذلك وهذه اصول يستعان بها على كثير من المغالط
فـ قوله المبحث الثالث في ان الوجود والعرض قد يقع محمولا وقد لا
يقع رابطة ولا بد في حمل الايجاب من اتحاد الطرفين هوية ليصح وما
اختلفا فيه مفهوما ليفيد شر كل من الوجود والعرض قد يقع محمولا كما في
قولنا الانسان يوجد كاتبا او يوجد او يصير عشرها ثم في وجود زيد في الزمان
او في المكان وفي الاعيان او الاذهان والحكم قد يكون ايجابا وهو الحكم بثبوت لا
المحمول للموضوع وقد يكون سلبيا وهو الحكم بانتفائه عنه وحقيقتها
ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة وهو حقيقة عرفية فيها فلا بد
قلنا ولا بد في حمل الايجاب من اتحاد الموضوع والمحمول بحسب الذات والهوية
ليصح الحكم لان هذا ذاك للقطع بان هذا لا يصح فيما بين الوجودين المتبا
ينين بالهوية وبين تغايرهما بحسب المفهوم ليفيد فائدة يعتد بها وهو
ان هذين المتغايرين بحسب المفهوم متحدان بحسب الذات والوجود هذا
للقطع بعدم الفائدة في مثل الارض والسماء سما. فان قيل ان اريد الاتحاد
في الوجود الخارجي لم يصح في موجبة لا وجود لطرفيها في الخارج كقولنا لا
العنقاء معدوم وشريك الباري ممتنع والوجود ثبوتي والامكان اعتباري
والجنس مقوم للنوع والنوع كلي والفصل علة للجنس الى غير ذلك فانها
وان منع اتحاد بعضها فلا كلام في البعض وان اريد الاعم لبنا والامثال هذه
القضايا لم يستقم لانه لا يتصور التغاير في المفهوم مع الاتحاد في
الوجود الذهني اذ لا معنى للوجود في الذهن الا الحاصل فيه وهو
معنى المفهوم قلنا معنى الاتحاد بالذات والهوية والوجود هو
ان يكون ما صدق عليه عنوان الموضوع هو بعينه ما صدق عليه مفهوم

Copyright © King Saud University